

شرف - إءاء - عدل

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
وزارة البيئة والتنمية المستدومة
منسقية برامج التنوع البيولوجي

الإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي 2020-2011

ملخص

1. مقدمة

لا شك أن موريتانيا هي البلد الأكثر فُحولة في منطقة الساحل والأكثر تعرضاً لعملية التصحر. فالبلد يواجه منذ سنوات طويلة التحديات الكبيرة للشدة المناخية (الجفاف المتطول) وما نتج عن ذلك من استقرار فوضوي لساكنة في تزايد قوي، واختفاء للغابات، مصحوباً بزحف الرمال على المنشآت الاجتماعية الاقتصادية القاعدية. وقد ساهمت هاتان الظاهرتان في تدهور الغطاء النباتي الشجري والشجيري والعشبي، وعرضتا التربة للتعرية المائية والريحية.

وقد تجلت نتائج تلك الظواهر من خلال ما يلي :

- هشاشة المنظومات البيئية التي تمتاز بتدهال غير كاف وغير منتظم وسيئ التوزيع في الزمان والمكان ؛
- انقلاب في أنماط احتلال المجال، والذي يتميز باستقرار السكان على نحو متسارع وفوضوي ؛
- عدم ملاءمة نمط استغلال الموارد الذي لا يتناسب مع نسبة تجدد الوسط، والتي هي أخفض ثلاث مرات من نسبة الانتزاع.

وفي مواجهة هذه الوضعية، اتخذت الحكومة الموريتانية عدة تدابير سياسية وقانونية، من أجل تعزيز التسيير المستديم للموارد الطبيعة. وهكذا، فإن إعداد "الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة" وخطة عملها للبيئة، وصدور مدونة البيئة، والمصادقة على مختلف الاتفاقيات الدولية حول التغير المناخي والتنوع البيولوجي ومكافحة التصحر - من بين أمور أخرى - تستهدف ترشيد تسيير الاحتياطي وضمان ديمومة الرأسمال الطبيعي والمنظومات البيئية. وفي هذه الديناميكية، ينتزل إعداد "الإستراتيجية الوطنية حول النوع البيولوجي" 2011 - 2020 وخطة عملها، على الرغم من كونها نشاطاً مؤهلاً.

وهكذا، تأتي "الإستراتيجية الوطنية حول التنوع البيولوجي" لتكمّل التوجّهات الكبرى في "الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر"، و"خطة العمل الوطنية من أجل البيئة"، اللذين يشكلان الوثائق المرجعية للسياسة الوطنية في مجال حماية البيئة والتنوع البيولوجي.

1.1. الأولويات الوطنية :

- الإصلاح القطاعي الذي يتركز أساساً حول تنمية الموارد البشرية والمادية والمالية، والأخذ في الحسبان جيداً لمختلف التقاطعات وإعادة هيكلة القطاع وتنميته ؛

- الحكامة البيئية الرشيدة التي تتمحور حول التخطيط وتحديث الخطة البيئية، والضبط السياسي والمؤسسي والقانوني، وبرمجة التدخلات الوطنية والمساهمات الخارجية، والمتابعة والتقويم داخل القطاع ؛
- حفظ وتثمين الموارد الطبيعية من منظور مزدوج، للاستجابة لمتطلبات الاتفاقية الدولية في مجال التأقلم مع التغيرات المناخية والمحافظة على التنوع البيولوجي وتمويلها المستديم ؛
- النهوض بالمحاسبة البيئية، لفائدة التنمية المستدامة، في منظور يستهدف مساهمة أكثر فعالية لنشاطات قطاع البيئة، ومكافحة الفقر ؛
- النهوض بالطاقات المتجددة، من أجل التخفيض الملموس للضغط الحالي على الموارد الطبيعية في البلد ؛
- الاستفادة من الآليات الوطنية وشبه الإقليمية والدولية في مجال البحث وتهذيب وإعلام الجمهور، من أجل تسيير مستديم للبيئة ؛
- التسيير الجيد للبيئة الحضرية (أجندة 21) والتنمية الصناعية.

2.1. التوجهات الإستراتيجية :

1.2.1. تعزيز الوسائل المؤسسية لتسيير البيئة

- تعزيز الطابع الأفقي لوزارة البيئة والتنمية المستدامة، على نحو يمكن من التنفيذ الناجع للسياسة الوطنية للبيئة ؛
- إعداد الوثائق الإستراتيجية التي تقوم مقام الأطر التأهيلية أو الميدانية للعمل البيئي، وكذا قواعد وآليات المتابعة التقويمية ؛
- تحديد الإطار الاستراتيجي البيئي (خطة العمل الوطنية من أجل البيئة) لترجمة الالتزامات والشراكات البيئية إلى تدخلات ملموسة تنفذ من خلال برنامج قطاعي مشترك متعدد الفاعلين والممولين ؛
- تنفيذ التوصيات المعتمدة في المراجعة المؤسسية للقطاع البيئي، من أجل جعل الكيانات المكلفة بالعمل البيئي تشتغل على نحو أفضل ؛
- القيام بمواءمة النصوص الوطنية المتعلقة بالبيئة فيما بينها، من جهة، ومع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها موريتانيا، من جهة أخرى ؛
- الإدماج الفعلي للبعد البيئي والتنمية المستدامة في البرامج والأطر الإستراتيجية لمكافحة الفقر، ولا سيما الأخذ في الحسبان للخطر المناخي ؛
- توسيع التشاور في تنفيذ السياسات البيئية ؛
- تنشيط الهيئات الوطنية والمحلية المكلفة بالتسيير البيئي ؛
- تقديم الدعم للتسيير اللامركزي، والنهوض بمشاركة السكان المحليين في التسيير البيئي ؛
- إعداد واعتماد المعايير البيئية ؛
- اقتراح برامج تكوينية ولتعزيز القدرات لدى الفاعلين الوطنيين والمحليين ؛
- إدخال الانشغالات ذات الطابع البيئي في البرامج المدرسية ؛

- تطوير الاتصال في المجال البيئي.

2.2.1. التسيير المندمج للموارد الطبيعية

- إدماج مخاطر الاستغلال النفطي والغازي لتسيير الموارد الصيدية ؛
- تسيير توسع القطاع المعدني والنفطي، مع إيلاء الاعتبار لمتطلبات حماية الشاطئ والوسط البحري ؛
- إدماج استغلال الموارد النفطية الغازية في الإستراتيجية البيئية للتنمية المستدامة ؛
- ربط علاقة بين تنمية القطاع المنجمي وتثمين الشاطئ والوسط البحري ؛
- النهوض بالتسيير التشاركي للغابات والمجابهات الرعوية، ليجمع بين الحاجة الماسة للمحافظة على الغطاء النباتي ومتطلبات الاستغلال الغابي الرعوي الذي لا محيد عنه ؛
- إعادة اعتبار البعد البيئي في السياسات العمومية، ولا سيما في الوسط الحضري.

2. الحكامة والمتابعة والتقويم في مجال التنوع البيولوجي

1.2. الحكامة

وضعت موريتانيا إطارا إستراتيجيا للتشاور يتمثل في "خطة العمل الوطنية للبيئة" التي وُسِّعتْ إلى جميع آليات وأشكال التشاور (المحلي، الإقليمي، الدولي، الثنائي، متعدد الأطراف).

وفي هذا الإطار، يجب أن تعتمد الإستراتيجية الجديدة للتنوع البيولوجي 2011 - 2020 على التزام مختلف الفاعلين على المستوى الوطني، من أجل بلوغ الأهداف المعتمدة. والإستراتيجية الجديدة تُوجَّه اتخاذ القرار وتحضُّر على تعبئة الجميع وتفتح الطريق أمام تنمية المبادرات من أجل الأخذ في الحسبان - على نحو أفضل - لجميع الجوانب الاجتماعية الثقافية المواتية لحماية التنوع البيولوجي على نحو أكيد.

3. إستراتيجية التنوع البيولوجي وخطتها للعمل الوطني

1.3. السياق والمسوّغات

في 2010، وبمناسبة السنة الدولية للتنوع البيولوجي، شرعت موريتانيا في مسار مراجعة إستراتيجيتها الأولى للتنوع البيولوجي التي أعدتْ في 2004. لقد بدأ هذا المسار في 1990 بإعداد إستراتيجية وخطة عمل خماسية (2000-2004) من أجل الحفاظ والاستغلال المستدامة للتنوع البيولوجي، على مستوى البلد.

تهدف إستراتيجية (2011 - 2020) إلى أن تتفّذ، ليس فقط من طرف الدولة، بل أيضا من طرف المجموعات المحلية ومختلف الفاعلين من المجتمع المدني، انسجاما مع مختلف الاستراتيجيات الوطنية ومختلف خطط العمل الموجودة، مع الاندراج التام في المسعى الدولي.

وعلى غرار البلدان الأطراف في الاتفاقية الدولية على التنوع البيولوجي، أعدت موريتانيا إستراتيجيتها الوطنية وخطتها للعمل 2011 - 2020، طبقا للاتفاقية المذكورة. وهكذا، وبالشراكة مع الشركاء في التنمية، عبّئت الوسائل المالية، لتحضير الإستراتيجية الوطنية وخطة عملها 2011 - 2020.

2.3. السياسة البيئية

تتحدد السياسة البيئية من خلال "الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة" و"خطة العمل الوطنية للبيئة". تهدف هاتان الأداتان المصادق عليهما في 2006 إلى تحديد إستراتيجية وإجراءات لدمج البيئة في جميع قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من جهة، ومن جهة أخرى إلى الأخذ في الحسبان للعوامل الاجتماعية والاقتصادية في برامج حماية وتسيير البيئة، وذلك في أفق 2015 وانسجاما مع الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر.

ويهدف اعتماد هاتين الأداتين من طرف الحكومة إلى ما يلي : (1) توفير إطار توجيهي واضح، لإحداث التغييرات اللازمة للممارسات السابقة في مجال التسيير البيئي ؛ (2) تجميع الجهود التي بُذلت سلفا في مجال التسيير المستديم للبيئة، من خلال تعزيز الإطار المؤسسي الجديد ؛ (3) الشروع في التدخلات ذات الأولوية، كما هي محددة في "خطة العمل الوطنية من أجل البيئة".

3.3. اعتماد مقاربة المنظومة البيئية، وإدماج التنوع البيولوجي في الاستراتيجيات والخطط والبرامج القطاعية

تتمثل الهيئة الوطنية المكلفة بحماية النباتات والحيوانات والتربة في وزارة البيئة. ويتمثل البرنامج الأساسي لوزارة البيئة - فيما له صلة بالتنوع البيولوجي - في برنامج حماية الطبيعة والمحميات. وتتمحور نشاطات وزارة البيئة حول المنظومات البرية والشاطئية والبحرية، وكذا الأنواع والموارد الجينية ولاسيما الموارد النسلية.

وفي إطار نشاطاتها، أنجزت الوزارة تحليلا لفعالية تسيير المحميات، وتعرّفت على عدة مواقع ذات أهمية بيولوجية وبيئية يجب أن يُرتقى بها إلى محميات. تتوزع هذه المواقع بين المنظومات البرية والشاطئية والمناطق الرطبة القارية.

وتجدر الإشارة إلى أن جوهر هذه المحميات هو الحماية التامة للأنواع في مواقعها، بالتشاور مع السكان، وبالتالي طبقا لمقاربة تشاركية منظومية.

4.3. الإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي

1.4.3. أهداف الإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي

تهدف الإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي إلى المحافظة على سير عمل المنظومات البيئية وقدرتها على التأقلم والتطور، وذلك على المدى الطويل. وهي تعمل على تخفيض التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على التنوع البيولوجي، وإلى الاستغلال المستديم للموارد الحية والتوزيع العادل للمنافع التي توفرها هذه الموارد.

2.4.3. التوجهات الإستراتيجية

التوجه الإستراتيجي 1 : خلق الرغبة في العمل من أجل التنوع البيولوجي

لن يتوقف فقدان الحالي للتنوع البيولوجي إلا إذا حظي التنوع البيولوجي باعتبار كبير لدى المجتمع، من أجل تغيير مجرى الأشياء. ولن يأخذ المواطنون وصناع القرار التنوع البيولوجي في الحسبان إلا إذا عرفوه حق المعرفة. ويجب أن يلتقي الحضريون المنقطعون غالبا عن الطبيعة والريفيون الذين يستخدمون منافع الطبيعة مباشرة، حول الهدف المتمثل في الحفاظ على هذا المُلْك المشترك.

الهدف 1 : خلق ثقافة الطبيعة، وإثراؤها وتقاسمها

يراد من الهدف 1 أن يُعترف بالتنوع البيولوجي من طرف الأفراد والمجتمع. ويستلزم ذلك أن تُخلق في المجتمع ثقافة الطبيعة، وتثرى وتُنقاسم.

الهدف 2 : جعل التنوع البيولوجي تحديا إيجابيا بالنسبة لصناع القرار.

يراد هنا مساعدة صناع القرار على فهم المنافع الصحية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتوخاة من تسيير يدمج الأخذ في الحسبان للتنوع البيولوجي.

التوجه الإستراتيجي 2 : المحافظة على الكائن الحي وقدرته على التطور

في إطار إستراتيجية التنوع البيولوجي، يلتزم مجموع الفاعلين بالعمل للمحافظة حول الموارد الوراثية والأنواع والمنظومات البيئية والمناظر، وكذا على قدرتها على التحول، في سياق ديناميكي للتغيرات على مستوى الكوكب الأرضي.

الهدف 3 : المحافظة على الأنواع وتنوعها

يتمثل أحد أهداف الإستراتيجية في متابعة وحفظ تنوع الأنواع، بتكريس جهد خاص للأنواع المهدد بقاؤها على المدى القصير أو المتوسط.

الهدف 4 : حفظ واستعادة المنظومات البيئية وسير عملها.

يتعلق الأمر هنا بالطموح إلى المحافظة على المنظومات البيئية، كمًا وكيفا ومساحة.

التوجه الإستراتيجي 3 : الاستثمار في المحافظة على التنوع البيولوجي

في إطار الإستراتيجية، يتعهد الفاعلون بأن يستغلوا الموارد والمنافع التي توفرها الطبيعة، من دون التقويض - مع مرور الزمن - لقدرة التأقلم والتطور، التي هي أساس المغامرة البيولوجية لكوكبنا.

الهدف 5 : إدماج المحافظة على التنوع البيولوجي في القرار الاقتصادي.

لإنجاح هذا الإدماج، ينبغي مسبقا تخفيض ثم إزالة الحوافز الضارة بالتنوع البيولوجي، وإصلاح الجباية واستحداث حوافز إيجابية جديدة، وإدماج التأثيرات على التنوع البيولوجي في ملصقات التوعية البيئية، مع انتهاج مبدأ "مَنْ يُلَوِّث يدفع"، وتطبيقه على أفضل وجه.

الهدف 6 : تطوير واستدامة الموارد المالية والبشرية لصالح التنوع البيولوجي.

يشكل حفظ واستعادة وتطوير الرأسمال البيئي سياسةً وطنية كبرى يراد منها أن تتسع على نحو منسجم، لتندرج في المدى البعيد. ويجب أن تُبذل جهودٌ جبارة لتعزيز قدرات المهنيين العاملين في هذا المجال (التكوين، والأدوات، والمناهج ...)، وأن تتطور هذه الشُعَبُ المهنية.

التوجه الإستراتيجي 4 : تأمين الاستغلال المستديم والعاقل للتنوع البيولوجي

إن التلوث الفيزيائي والكيميائي والبيولوجي والإشعاعي يغير بنية المستوطنات (الأنواع التي تعمر الأوساط البيئية)، وتتلف إمكاناتها التطورية. فيجب أن يُقام بمجهود خاص على مستوى الشاطئ، حيث يشتد التنافس بين النشاطات لاستغلال التربة في الوسط البحري، وحيث يعتمد العديد من السكان على الاستغلال اليومي للموارد الطبيعية، وحيث التنوع البيولوجي غني وهش في نفس الوقت.

الهدف 7 : تخفيض الضغط على التنوع البيولوجي

الهدف هنا هو معرفة هذا الضغط على نحو أفضل، واستيعاب أسبابه وأثاره، واتخاذ تدخلات ملموسة للتخفيض.

تهدف هذه التدخلات إلى تفادي الضغط، وتخفيف الضغط الموجود أو تعويض الضغط الذي لا يمكن تفاديه. ويجب كذلك أن تتابع وتؤخذ في الحسبان التأثيرات التراكمية لهذا الضغط.

الهدف 8 : ضمان استدامة استغلال الموارد البيولوجية

في ما يخص استغلال الموارد الطبيعية الحية ومُستغليها، ولا سيما الصيد واستغلال الغابات، يتعلق الأمر بالنهوض باستغلالٍ وتسيير مستديم لهذه الموارد، يدمج التنوع البيولوجي.

الهدف 9 : التقاسم العادل للمزايا الآتية من استغلال التنوع البيولوجي

الهدف هنا هو تامين وتعزيز المزايا المحصول عليها - من طرف الجميع - من التنوع البيولوجي ومنافع المنظومات البيئية، وتقاسم هذه المزايا على نحو عادل. فيجب أن يُقام هذا التضامن البيئي على مستويات مختلفة : بين المدن والمناطق الريفية، وبين البلديات الناشطة في المحافظة على التراث الطبيعي المحلي والبلديات المجاورة المستفيدة منه، وبين المناطق داخل البلد الواحد.

التوجه الإستراتيجي 5 : تأمين انسجام السياسات وفعالية العمل

الهدف 10 : تأمين انسجام السياسات العمومية والفعالية البيئية للمشاريع العمومية والخصوصية

تساهم بعض السياسات العمومية في زيادة الضغط على التنوع البيولوجي، مثل تشظية المواطن أو فرط الاستغلال أو انتشار الأنواع الدخيلة المكتسحة أو التلوث. وغالبا ما يمكن تخفيض جزء من هذه الأضرار، من دون تعديل لأهداف هذه السياسات العمومية، إلا أنه لا بُدَّ من إجراء تحكيم جديد على ضوء معرفتنا بالرهانات.

الهدف 11 : تعزيز الحكامة في مجال التنوع البيولوجي

يشكل العمل الدولي بُعدًا في معظم أهداف الإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي. فتعزيز الدبلوماسية البيئية والحكامة في مجال التنوع البيولوجي هدفٌ مُتمحّض، لأنّه يتوجه إلى مجموع الفاعلين الحاضرين في المستوى الدولي. وأخيرا، يلزم تعزيز قدرات العمل الدولي للفاعلين غير الحكوميين (الرابطات، الشركات،

المجموعات)، واستشارة الأطراف المعنية في إطار المؤتمرات الدولية، وتحفيز حوار أكثر انتظام بين الفاعلين.

التوجه الإستراتيجي 6 : تطوير المعارف وتقاسمها وتثمينها

يجب أن تتعزز الصلة بين المعارف واتخاذ القرار، من أجل إدماج جيد للتنوع البيولوجي للنشاطات البشرية. فتعميق المعارف حول التنوع البيولوجي وتأصيله وديناميكيته وصلاته بمنافع المنظومات البيئية، والديناميكيات الاجتماعية : موضوعات أساسية ترتبط بهناء البشر ومصيرهم.

الهدف 12 : تطوير البحث وتحليل المعارف وتقاسمها ونشرها

يجب أن تتعزز الصلة بين المعارف واتخاذ القرار، من أجل إدماج جيد للتنوع البيولوجي للنشاطات البشرية. وتشكل الإستراتيجية إطارا لهذا التحول الذي يعتمد على تعبئة جميع المعارف سواء تلك الآتية من الأشغال البحثية أو العلوم التشاركية أو الخبرات المحلية أو صدى التجارب، أو المسيرين أو الرابطات أو الشركات.

الهدف 13 : تحسين الخبرة من أجل تعزيز القدرة

يجب أن تدعم الإستراتيجية جيدا التعبئة الدائمة والتنفيذ لخبرة جماعية تعددية ومستقلة، بغية اتخاذ قرارات عن أفضل دراية. ونظرا للرهانات المرتبطة بالخبرة، ومن أجل تحفيز تعبئة الباحثين، يجب أن يؤخذ في الحسبان هذا النشاط على نحو صريح، لتقويم البحث.

الهدف 14 : تنمية وتنظيم الأخذ في الحسبان لرهانات التنوع البيولوجي في جميع التكوينات

يجب أن لا تبقى عبارة "التنوع البيولوجي" كلمة علمية أو سياسية صرفة، بل يجب أن تتجسد في رؤية للكائن الحي تدخل في تشكيل القاعدة الثقافية للأمة، التي سيندمج فيها البحث حول التنوع البيولوجي والبحث الحيوي الطبي وتدخلات الصحة العمومية. وعلى وجه العموم، سيفهم كل فرد على مستوى عمله الخاص أن مكانته في الكون تنبثق من ديناميكية حيوية يستفيد منها وهو مسؤول عنها بحسب قدره.

خطة العمل 2011 - 2020

اتخذت موريتانيا عدة تدابير سياسية وقانونية، من أجل تعزيز التسيير المستديم للموارد الطبيعية. وهكذا، فإن إعداد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وخطة

عملها للبيئة، وصدور مدونة البيئة، والمصادقة على مختلف الاتفاقيات الدولية حول التغير المناخي والتنوع البيولوجي ومكافحة التصحر - من بين أمور أخرى - تستهدف ترشيد تسيير الاحتياطي وضمان ديمومة الرأسمال الطبيعي والمنظومات البيئية.

وتعتمد صياغة خطة العمل 2011 - 2020 على الدروس المستخلصة في السنوات الأخيرة، لا سيما تنفيذ "الخطتين الأولى والثانية للعمل الوطني من أجل البيئة" اللتين تشكلان إطارها المرجعي.

تنفيذ الإستراتيجية وخطة العمل

سينجز تنفيذ خطة العمل أساسا من طرف السكان والمجموعات المحلية والمنظمات غير الحكومية، بمشاركة المصالح الفنية العمومية في البلد. فالفاعلون والشركاء المعنيون هم :

- الهيئات الجموعية المستفيدة والمسؤولة عن تسيير الموارد الطبيعية ؛
- المجموعات المحلية (المنتخبون المحليون)، بصفتهم وكلاء في تسيير الموارد الطبيعية ؛
- المنظمات غير الحكومية والمنظمات الاجتماعية المهنية والهيئات الوسيطة المستفيدة أو المقدّمة للخدمات ؛
- المصالح الفنية العمومية و"نقاط الربط" والمكلفون بالدعم والاستشارة ؛
- مقدمو الخدمات المطلوبة وفقا لمبدأ التفرّيع والتكامل.

كلفة التمويلات

يمكن أن تأتي التمويلات المرجوة من ثلاث مصادر : التمويل من ممولي الصناديق المحتملة، والمقابل المالي الذي تدفعه الحكومة الموريتانية، ومساهمة صندوق البيئة العالمية. وسيتطلب سير عمل "وحدة التنسيق" تعبئة موارد مالية للتكفل بالمصاريف المتعلقة بالموارد البشرية والتجهيزات والبعثات والتقويم (السنوي والمنتصف والنهائي).

تبلغ الميزانية اللازمة للقيام بخطة العمل الحالية (الجدول التالي) في أجلها المقرر : ثلاثة وثلاثين مليون وثلاث وأربعمئة ألف (33 403 000) دولار أمريكي، أي ما يعادل حوالي عشر مليارات وعشرين مليون وتسعمائة ألف (10 020 900 000) أوقية.